يونانيا (مافروماتيس) . وأودع هذا الامتياز لدى وزارة المستعمرات في حينه (قبل منح الامتياز لبنحاس روتنبرغ بسنة كاملة) وقدمت جميع الضمانات المالية للقيام به ، وعبثا جاهد صاحب هذا الحق المكتسب الاسبق في سبيل حقه فتعارض مشروعه مع مشروع روتنبرغ ، وهو اذ ذاك قيد المفاوضة ، فسدت في وجهه الابواب وكل ما حظي به من عطف ، كان النصح له والمشورة عليه ان يتفاهم مع الصهيونيين ولكن المحاباة صدته عن تنفيذ مشروعه ، فتقدم بقضية لمحكمة العدل الدولية في لاهاي ، وثبت امتيازه ولكنه حصر بمنطقة القدس(١٠) .

وقد أثار اعطاء الامتياز لهذه الشركة الاجنبية سخطا شديدا في فلسطين وشرقي الاردن فاستنكره المؤتمر الاقتصادي العربي في عام ١٩٢٣ . غير أن المشروع يمضي في طريقه فيحصل روتنبرغ على امتيازين الاول لاستخدام مياه حوض العوجا لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها للانارة والري في قضاء يافا والذي صدقه المندوب السامي هربرت صموئيل في ١٢ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٢١ (١١) . والامتياز الثاني والاهم الممنوح في مارس (آذار) سنة ١٩٢٦ لشركة الكهرباء الفلسطينية لاجل استخدام مياه نهر الاردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها وقد صدق عليه المندوب السامي بلومر (١٢) .

وقد تضاعف رأسمال الشركة باشتراك الممولين الانجليز والامريكان (١٣) وقد أصبح للبريطانيين نفوذ قوي في الشركة يتجلى في تكوين غالبية أعضاء مجلس الادارة ، وفي اندماج الشركة مع بعض مكاتب استثمار الاموال في لندن كما يتجلى في النفوذ الامريكي في مساهمة شركة الاقتصاد الفلسطينية وهي شركة أمريكية ، بمبلغ ١٣٤ الف دولار فيها(١٤) ومن كبار المساهمين ايضا الوكالة اليهودية في فلسطين(١٥) .

ونشطت الشركة في القيام بأعمالها وما ان حل عام ١٩٣٢ حتى أتمت بناء محطة لتوليد القوة الكهربائية بقوة الماء هيدرو الكتريك في تل أور (نهارايم) عند ملتقى الاردن باليرموك ثم اقامت الشركة محطات في أنحاء فلسطين بقوة البخار أو الديزل حتى أصبح مجموع طاقتها ٩٠ الف كيلووات عام ١٩٤٤ . ويتجلى النجاح السريع الذي أحرزته في تضخم رأسمالها الذي وصل الى ٤٫٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ وفي ارتفاع ارباحها ، فوزعت عام ١٩٤٣ ربحا قدره ٧٫٨٪ فضلا عن ٢٩٫٥٪ حولت للاحتياطي . ولقد ازداد توليد الكهرباء وبيعها زيادة سريعة جدا ، وهبطت أسعارها تدريجيا فقد ازداد عدد الوحدات المبيعة سنة ١٩٢٦ من ٧٦٤٫٣٤٣٫٢ كيلووات الى ٢٥٫٤٩٥٫٩٥٧ كيلووات سنة ١٩٣٦ . وهبط دخل الشركة من الوحدة المبيعة للكيلووات من ٢٨٫٥ الل في سنة ١٩٢٦ الى ٢٠٫٤ الل في سنة ١٩٣٠ الى ٨٫٩ الل في سنة ١٩٣٦ . وقد زاد الهبوط التدريجي في أسعار الكهرباء للاغراض الصناعية من نشاط النمو الصناعي فمن ٧١٫٢٦٦٫٠٠٠ كيلووات باعتها شركة الكهرباء الفلسطينية في سنة ١٩٣٧ فان (٢٠٫٣٠٤٫٠٠٠ كيلووات) أو نحو ٣٠ في المائة استعملت لاغراض صناعية(١٦) .

وسأتناول هنا مناقشة أهم مواد الامتياز الذي عقد بين المندوب السامي لفلسطين وبين الشركة في ١٩٢٦/٣/٥ ومدته ٧٠ عاما لاستخدام مياه نهر الاردن واليرموك وروافدهما لتوليد الكهرباء من القوة التي تستخرج من المياه وتوزيعها داخل فلسطين وشرق الاردن . واشير بالمقارنة الى أهم مواد عقد الامتياز الممنوح لبنحاس روتنبرغ في ١٩٢١/٩/١٢ لاستخدام نهر العوجة لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها للانارة والقوى والري في قضاء يافا .